

دور المصارف والسيولة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي

السادة الحضور الكريم ،

يسعدني أن أكون معكم وأقدم بخالص الشكر و التقدير، إلى إتحاد المصارف العربية على دعوتي للمشاركة في المؤتمر المصرفي العربي السنوي للعام ٢٠١٣ حول "متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة" في الدولة الشقيقة مملكة البحرين .

في إطار محور مداخلتي، حول دور المصارف والسيولة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، أود بالبداية أن أتحدث عن أهمية المصارف في الإقتصاد الوطني .

يعتبر القطاع المصرفي جزءاً أساسياً لأي إقتصاد، ومن دعائم الدولة للتوجه نحو عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما إذا كانت الأسس لبناء هذا القطاع قوية ومتينة.

إن دور النظام المصرفي في أي إقتصاد هو توفير آلية لتحويل المدخرات إلى إستثمارات لخدمة الإقتصاد الوطني وتحقيق النمو، وهو الهدف الأسمى لأي سياسة إقتصادية .

المصارف هي الأساس في تطور الأسواق المالية، حيث تمتاز عن باقي قطاعات الأعمال بالقدرة على تقديم خدمات وتمويل لا يمكن تقديمها من المؤسسات والشركات الأخرى . إن نوعية الخدمات والبرامج وأنشطة التمويل المختلفة التي تقدمها تدل على مستوى تطور هذه الأسواق وكفاءتها.

إنطلاقاً من هذا المفهوم ومن الدور الفعّال للمصارف بإعتبارها المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي أداة التمويل الأولى والرئيسية للمشاريع والأنشطة الإستثمارية سيتم في هذه الورقة تناول الدور الذي تلعبه المصارف ودور السيولة بصورة عامة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي .

إن الوظيفة التقليدية للمصارف قبول الودائع والمدخرات ومنح التسليف لكافة القطاعات، وفي الوقت ذاته تحقيق أفضل العوائد للمساهمين من خلال زيادة الأرباح إلى حدها الأقصى، وبالتالي تقوم المصارف بالتوفيق بين طرفين متقابلين وتقوم بدور الوساطة بينهما (Intermediation) .

الطرف الأول : الأفراد والمجموعات والمؤسسات التي تظهر مراكزها المالية فائضاً في الأموال عن حاجتها التمويلية (surplus of funds) في المدى القصير والمتوسط أو البعيد، وترغب في توظيف هذا الفائض لديها في إستثمار يعطي ربحاً، هذا الطرف يشكل جانب عرض الأموال في النظام المصرفي .

الطرف الثاني : الأفراد والمجموعات والمؤسسات التي تظهر مراكزها المالية وخطتها المستقبلية حاجة إلى الأموال (Shortage of funds) في المدى القصير أو المتوسط أو البعيد، وترغب بالحصول على التمويل اللازم بشتى أنواعه، وهذا الطرف يشكّل جانب الطلب على الأموال.

هنا تبرز الحاجة إلى المؤسسات المتخصصة، أي المصارف في لعب دور الوساطة بإحتراف وكفاءة، لتأمين التمويل من الودائع والمدخرات لتلبية حاجات الأفراد والقطاعات الاقتصادية من التمويل، وتحويل هذه الأموال إلى إستثمارات توجه نحو مختلف أنواع المشاريع الأكثر كفاءة وإنتاجية. مع التوفيق بين آجال إستحقاق الموارد المالية للمصرف أي الودائع، وإستحقاق القروض والتسليفات أي التوظيفات.

تعتبر هذه المهمة أساسية جداً لأي مصرف، حيث يتم تحويل الودائع القصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، موفقة بذلك بين رغبات المدخرين في حق سحب ودائعهم عند الحاجة إليها، ورغبات المقترضين في أن يحصلوا على قروض تتزامن مواعيد تسديدتها، مع تحقق العوائد من المشروع الممول مهما كان حجمه، إلى جانب توفير الحماية من المخاطر ولتحقيق مبدأ السيولة .

وبالتالي إن قبول المصارف الودائع ومنحها على شكل قروض وتسليفات بمختلف أنواعها ، يجعلها شريكاً في عملية خلق النقود (Money creation) حيث تلعب المصارف دوراً هاماً في زيادة حجم الكتلة النقدية في الأسواق المالية.

دور المصارف والسيولة في الإقتصاد القومي

هناك أدوار عديدة أهمها التالي :

١- المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال منح القروض اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير العديد من الفرص الإستثمارية ذات القيمة المضافة في مجموعة من القطاعات بحيث تساهم في إقامة وتوطين مشاريع إستثمارية مجدية ومتنوعة جديدة لتحقيق معدلات نمو عالية .

٢- إكمال دور الحكومات من خلال مبادرة وجهود المصارف بالتمويل وتوفير المناخ المناسب للإستثمار والإستهلاك، وتنفيذ خطط الدولة التنموية والإقتصادية والاجتماعية لدعم المناطق الريفية وتعزيز التنمية فيها، ودعم الزراعة والصناعات الحرفية.

٣- الإلتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية، من خلال الدور الهادف والفعال في حل مشكلة البطالة والفقر ولو بشكل محدود من خلال ما تقدمه المصارف من قروض صغيرة، والتوسع بالتمويل لأغلب فئات المجتمع مما يساهم في إعادة تكوين الطبقة الوسطى، وتطوير القطاع الخاص على نحو يؤدي إلى فرص عمل جديدة في ظل النمو السكاني السريع.

٤- دفع عجلة النمو الإقتصادي وزيادة معدلاته من خلال تأمين القروض اللازمة إلى جميع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، والعمل على تطوير الخدمات والتوسع في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر محركاً أساسياً للاقتصاد .

دور السيولة المصرفية في تطوير ودعم التنمية الاقتصادية

تعني التنمية الاقتصادية تحسين وتطوير حياة المواطنين وظروف معيشتهم، أي كمية ونوعية الخدمات التي يحصلون عليها، من سكن وتعليم وعناية صحية ورفع مستوى البيئة الاجتماعية، وتوسيع فرص العمل

والحماية من البطالة التي هي السبب الأساسي للفقر، وإطالة أمد الحياة المتوقعة للإنسان وغيرها من الإجراءات التي تحافظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

ويمكن للتنمية المشوّهة والتي تستهدف قطاعاً معيناً فقط أو صيغة لا تأخذ بعين الاعتبار تفعيل التنمية الاقتصادية، وعلى حساب بقية القطاعات والشرائح الاجتماعية أن تحدث تنمية عكسية، كالنشاطات الريفية وزيادة رؤوس الأموال فقط دون تطوير البنية الأساسية ، مما يوسع الفروقات الطبقيّة ويقلص فرص العمل ويزيد البطالة ويوسع نطاق الفقر، وبديل تحقيق تنمية حقيقية ينخفض الدخل وتنخفض القروض المنتجة .

إن التحدي الكبير الذي تواجه عملية التنمية، يكمن في توفير السيولة اللازمة لتمويل القطاعات الإنتاجية والخدماتية والمساهمة في مشاريع ذات الجدوى الاقتصادية، وزيادة حصة القطاعات الإنتاجية في المجتمع وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMES) والتي هي عصب الإقتصاد الوطني وتقوم بدور هام في تطوير الإقتصاد، إذ تعمل على تحفيز العمل الحر وتنمية المهارات، وتتصف بالمرونة والتكيف السريع لعوامل العرض والطلب المتغيرة للسوق. ولهذا فإنها تقوم بدورها في خلق فرص العمل الجديدة . كما إنها أكثر انفتاحاً وأسرع إستجابة للفرص التجارية. هناك بعض الاحصاءات في لبنان، أن عدد مؤسسات SMES بحدود ٩٠ في المئة من إجمالي مؤسسات القطاع الخاص، وتغطي أكثر من ٨٠ في المئة من فرص العمل خارج نطاق القطاع العام .

تبرز أهمية السيولة المصرفية وعملها على التنمية الاقتصادية، من خلال الإهتمام بالقيمة المضافة والإستثمار في مختلف أنواع الصناعات الحرفية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموارد البشرية ومجال التعليم والإسكان، وتمويل النشاطات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحويل هذه الفرص إلى طاقة تمويلية وإنتاج نوعي في عالم الإقتصاد المعرفي، وخلق وظائف متعددة مما يساعد على تطوير التجارة والمبادلات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت في المنطقة العربية، وتحقيق تراكم رأس مال جديد بالإضافة إلى تعزيز القدرة الإنتاجية مما يزيد من فرص عمل الشباب ويخفف من مشاكل البطالة.

إن حجم السيولة المالية كبير في الوطن العربي، إلا أن السيولة لا تجد دوماً في الوطن العربي مجالات وفرصاً إقتصادية وإستثمارية جذابة، لذا تتوجه الموارد المالية العربية في جزء كبير منها إلى الخارج. هناك بعض الاحصاءات الغير رسمية أن حجم الاستثمارات الخارجية التراكمية تصل الى ١٤ تريليون دولار أميركي .

قدرة المصارف العربية على لعب دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن مصارفنا العربية قوية، وما زالت قوية وبجميع المعايير الدولية قوية برساميلها، بسيولتها، بربحيّتها، بإداراتها وبالإشراف عليها من السلطات الرقابية، وهذا امر تؤكده مؤشرات عديدة :

- إن حجم الموجودات لدى المصارف العربية بحدود 2,6 تريليون دولار أميركي تمثل نسبة بحدود ٦٥ في المئة من حجم الإقتصاد العربي، ونسبة نمو بحدود 7,5 في المئة في العام ٢٠١٢ مع نسب رسمية قوية وربحية جيدة .

- بالرغم من التطورات الإقتصادية والمالية الدولية، كالأزمة المالية العالمية (منتصف ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩) ، حيث تأثرت أعرق وأكبر المصارف في العالم، وتكبدت خسائر فادحة استدعت تدخلاً من حكومات الدول لإنقاذ أنظمتها المالية والاقتصادية من الإنهيار. وشهدت منطقة الاورو عدة أزمات منها السندات اليونانية والازمة الحالية المستمرة للمصارف القبرصية، حيث يواجه أصحاب الودائع خسائر بسبب توسع المصارف في عمليات التوظيف في السندات السيادية في دول جنوب شرق اوروبا، دون الاخذ بعين الاعتبار للمخاطر الكبيرة هناك، والتوظيفات الكبيرة في سندات الحكومتين اليونانية والقبرصية مستندة الى وجود بنك مركزي يمدّها بالسيولة الائتمانية، وتستفيد من الآلية الأوروبية لضمان الودائع .

وقد تبين أن ذلك غير ممكن عند حصول أزمة الملاءة (Solvency Crisis)، لذلك فالمصارف القبرصية تعاني من أزمة كبيرة، والازمات المالية العالمية والاقتصادية تتلاحق .

بالرغم من ذلك ومن ضبابية المشهد المالي العالمي، ومن الازمات العديدة، فالقطاع المصرفي العربي لم يتأثر بالشكل الكبير كما حدث للقطاعات المالية الأخرى، لكن ذلك يشكل تحدياً كبيراً لمصارفنا العربية ومقاربة الموضوع بكثير من الحيطة والتنبه، وتطبيق المعايير الرقابية المصرفية وتحسين إدارة المخاطر في ظل الاوضاع الاقتصادية الصعبة .

كان من أهم نتائج بعض هذه الازمات المالية، أن عادت المصارف العالمية إلى توزيع أنشطتها مجدداً بين أنشطة تجارية وأنشطة مصرفية إستثمارية، للعودة إلى العمل المصرفي التقليدي لحماية المودعين والمساهمين. بحيث يعود التركيز على قبول الودائع ومنح القروض لتمويل الإقتصاد، وتعزيز الدورة الإقتصادية السليمة حسب ما جاء في بداية هذه الورقة. ويبقى تخصص المصارف الإستثمارية التعامل بالأدوات المالية والمشتقات المعقدة (Derivatives)، وما يتضمنه قسم كبير منها من مخاطر مرتفعة جداً نظراً لوجود منتجات مالية متطورة جداً، في بعض الأحيان تكون صعبة على صانعيها.

تجربة المصارف اللبنانية في دعم عملية التنمية

يعتبر القطاع المصرفي اللبناني رافعة للإقتصاد الوطني بشكل عام، فلا يزال يسجل هذا القطاع نجاحاً ونمواً متواصلاً، فالمصارف اللبنانية تدير موجودات تفوق قيمتها ١٦٥ مليار دولار أميركي، أي بحدود أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. المصارف اللبنانية تشكل القاعدة الصلبة التي تستقطب المدخرات الوطنية والإستثمارات المختلفة لتعيد ضخها في الإقتصاد الوطني، مما يعزز قدرة المصارف اللبنانية على تمويل مختلف القطاعات، وأصبح بعضها في مراتب المصارف العربية الكبرى نتيجة عوامل عديدة.

أهم أسباب القوة، الزيادة في حجم الأصول والرساميل والسيولة بحيث تشكل ٣٥ في المئة من الودائع سيولة مطلقة، إضافة للإدارة السليمة التي تمتاز بها، فيما يتعلق بالإدارة الرشيدة وتعزيز الموارد البشرية ومجالس الإدارة لضمان الرقابة، والالتزام بكافة المعايير الدولية، وصولاً إلى دعم ورقابة السلطات النقدية من المصرف المركزي والتي تعمل على زيادة نسبة الملاءة في المصارف اللبنانية لتحقيق معايير بازل-٣ مما يعني التوصل في العام ٢٠١٥ الى نسبة ملاءة ١٢ في المئة. إن سياسة المصرف المركزي كان لها التأثير الايجابي من خلال القروض التجارية بأنواعها والصناعية المدعومة وخطط دعم الفائدة، وقروض السكن التي أسهمت في تنشيط الحركة التجارية ودعم التنمية في لبنان .

إن أموال المصارف هي أموال المودعين، الأغلبية الساحقة ودائع صغيرة، هي جنى عمر الناس لتأمين مستقبلهم ومستقبل أولادهم، هي مدخرات أو أموال تقاعد لضمان المستقبل، إن أغلبية المودعين في المصارف هم من ذوي الدخل المحدود والطبقة الوسطى، وبالتالي هناك واجب لحماية هؤلاء ولا يمكن التصرف بهذه الاموال إلا من خلال التمويل السليم للقطاعات الإنتاجية، هناك حق وأفضلية للمجتمع وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تأخذ حصتها من التمويل لدعم التنمية الاقتصادية، من قروض سكنية، تجارية، صناعية أو زراعية لتنمية الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مع ضوابط المبدأ الأساسي البسيط بأن المصرف عندما يقرض هذه الأموال توجد القدرة للمقترض على إعادتها، وليس على غرار ما حصل خلال الازمة المالية العالمية الاخيرة والازمات الاوروبية، وآخرها أزمة المصارف القبرصية والتي وصلت نسبة القروض الى الودائع ٩٧,٥ في المئة مما أدى الى الاختلال البنوي، مقابل نسبة بحدود ٣٤ في المئة في لبنان. وتبين الاحصاءات أن القروض المنتجة والتي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، طريق التمويل الافضل للاقتصاد وللربحية الثابتة .

وفي الختام، على القطاع المصرفي العربي مسؤوليات وطنية وقومية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وللمصارف دور حيوي في تعزيز حركة التنمية الاقتصادية المستدامة والتي لا تتوقف على ما يؤديه القطاع العام من دور، بل يحتاج إلى إسهامات بارزة من جانب المصارف في المجالات التمويلية والاقتصادية والاجتماعية، بما يكفل التقدم المستمر في تعزيز كفاءة الاقتصاد وتحقيق التنمية وتحسين المناخ الإستثماري والتجاري.

لدى المصارف العربية الفرص والمجالات الواسعة بقدر ما تواجه من صعوبات وعوائق وتحديات كثيرة، وبقدر ما نحتاج إلى الإرادة، فإننا نملك القدرة على ما نصبو إليه. فلا ينقص المصارف العربية السيولة ولا الفكر ولا الإبداع، هناك ما يجمعنا أكثر بكثير مما يفرقنا. لدى الوطن العربي إقتصاديات متينة وموارد بشرية تشكل الأرضية الصلبة الكفيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة التي نطمح إليها.

وشكرا لكم.

علي بدران

المنامة – مملكة البحرين

٢ نيسان (ابريل) ٢٠١٣ م